يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث اما اولا فلان موضوع علم الصرف في صدر كتبه مشتمل
على علم الاشتقاق فقط وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه
فليس ببديع ونظيره قوله وما كان تمام علم النحو بعلمي الحد والاستدلال مع ان اسم
المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات هو علم الاستدلال عنده
واما ثانيا فلان اشتقاقه بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال
اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى
الاخر بالاصالة والفرعية فان وجه بالاشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع
مستعملا في الكلام والاستعمال لعقول مثلا عاد البعض بالبحث عن الانتساب
بالاصالة والفرعية بين املست واملت الواقع في علم الصرف فان الاصل
ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية
المخصوصتان اي التي تجب اللفظ والمعنى ولا يوجد فرعية بين املست واملت لاتحاد
معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغيرها ذكر النفس الخارج الذي هو وظيفة ان تكيف كله بصور
بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت
الحرس معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا
تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم
الانحصار ولا الجري وامثلة الكل في كتب الفصاحة قوله لا يهمل التناسب بينهما
… الكلمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب
خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع
كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ذكر باعتباره في كلمات جميع اللغات
قوله كالنزوان النزوان ضراب الفحل الحيدى صفة مشبهة من حاد اي
… يقال حاد حيدى بين … عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والطيبان والجولان

قوله والمجاز مفعل في الاصل من جاز المكان … يريد انه مصدر بمعنى اسم الفاعل اي جائز
قوله وزعم المصنف ان الظاهر اشارة الى ان الوجه هو الاول غير ظاهر ولذا قال المص
في الايضاح نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه
مجاز واما المناقشة التي ذكرها الاقسرائي في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان
المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس
بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع
شخصها ويتجه على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلائم ما ذكر في التسمية
بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار الثبوت الكلي
في محلها الاصلي لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار التجوز وكان
في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب في التسمية بهما
اه كانه دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا اعتبارا
لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر قوله وبهذا يشترط اتحاد
المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد
بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر
من سياق الكلام قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد لوجوب تحصيل معرفة
حقيقة كل منهما بخصوصها والا يجوز الانسان والفرس في تعريف الحيوان
بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا او غيرهما …
المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما مما لا نقل فيه
كالمشترك قوله لا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة المحبة والخصومة
ونحوها من المعاني وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوها من المحسوسات
وعكس العوام … فيما … فرب من التداول
قوله وقد يكون مرتجلا اه المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان المستعمل
العلمية في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ المستعمل فيها وضع له فيكون

Copyright © King Saud University